

29 نوفمبر/ تشرين الثاني 2005

## صربيا والجبل الأسود: أوقفوا الاعتداءات على نشطاء حقوق الإنسان

قالت منظمة العفو الدولية في تقرير جديد صدر اليوم إن نشطاء حقوق الإنسان والصحفيين المستقلين في صربيا يتعرضون، على نحو متزايد، للتهديد وحتى للاعتداءات الجسدية، في محاولة لإخراص الحوار الدائر بشأن الفضائع التي وقعت في الماضي، وتُغطى جدران مبانيهم بكتابات هجومية بذيئة، ويتلقون تهديدات برفع دعاوى قانونية ضدهم أو بفتح ملاحقات قضائية كيدية لهم، على ما يبدو.

وقال شون جونز، الباحث في شؤون صربيا والجبل الأسود في منظمة العفو الدولية "إن هذه الاعتداءات تذكرنا، بشكل مفرغ، بحملة التضييق على نشطاء حقوق الإنسان والصحفيين وناشطي المعارضة، التي اتسمت بها الأيام الأخيرة من فترة رئاسة سلوبودان ميلوسوفيتش".

وفي تقريرها الأخير بعنوان: صربيا والجبل الأسود، الكتابة على الجدران: المدافعون عن حقوق الإنسان في صربيا يتعرضون للخطر، وثقت منظمة العفو الدولية التهديدات التي صدرت عن أفراد غير تابعين للدولة، وكذلك عن أفراد في قوات الأمن وأعضاء في الحكومة أو في الأحزاب السياسية المتحالفة معها بحسب ما ورد. ومع أن معظم مرتكبي تلك الحوادث ما زالوا مجهولي الهوية، فإن من المعقول الاشتباه في صلتهم بالجماعات القومية اليمينية.

ويبرز التقرير أن معظم نشطاء حقوق الإنسان المستهدفين يعملون في برنامج يهدف إلى رفض استمرار الإفلات من العقاب على جرائم الحرب، وتشجيع السلطات الصربية والجمهور العام على الاعتراف بالحقيقة المتعلقة بالماضي، مع التركيز بشكل خاص على الذكرى العاشرة للمجزرة التي وقعت في سربرينيتشا إبان الحرب في البوسنة والهرسك.

وعند انضمامها إلى مجلس أوروبا، وافقت صربيا والجبل الأسود على قطع عدد من الالتزامات، منها "إحاطة الشعب الصربي علماً بالجرائم التي ارتكبتها نظام سلوبودان ميلوسوفيتش، ليس بحق الشعوب الأخرى في المنطقة فحسب، بل بحق الصرب أنفسهم". وفي أعقاب عرض محطة التلفزة الوطنية شريط فيديو حول مقتل ستة بوسنيين من سربرينيتشا على أيدي تشكيل صربي شبه عسكري، سارع ممثلو عدة أحزاب سياسية، بعضها متحالفة مع الحكومة الحالية، إلى اتهام نشطاء حقوق الإنسان بشن حملة معادية للصرب.

وكانت قد تكررت في العام الماضي حالات رش عبارات بذيئة مناهضة للسامية على جدران مبنى مركز القانون الإنساني في بلغراد، وبضمنها إشارات إلى مديرة المركز ناتاشا كانديتش على أنها عبارة عن "بيدق يهودي". كما تعرضت صونيا بيسركو، مديرة لجنة هلسنكي لحقوق الإنسان، لعدة اعتداءات جسدية، ولاقتحام شقتها عنوةً. واهتمتها إحدى صحف الإثارة في بلغراد بأنها جاسوسة كرواتية. وخضعت منظمة نسائية معارضة لمشاركة صربيا في حروب البلقان، وتدعى "نساء يتسربلن بالسواد"، إلى تحقيق جنائي حول الاشتباه في علاقتها بالدعارة المنظمة، وهي مزاعم تعتقد منظمة العفو الدولية بلا لبس أنها لا أساس لها من الصحة.

كما تعرض الصحفيون للمضايقة والترهيب، ومن بينهم مراسل ومحرم في جريدة *دانس* اليومية المستقلة في بلغراد. وتعرضت محطة الإذاعة والتلفزة المستقلة *B92* وموقعها على الانترنت ومديرها ورئيس تحريرها فيران ماتيتش لسوء المعاملة عقب عرض شريط الفيديو عن مقتل ستة بوسنيين. وفي فارني في جنوب صربيا زُعم أن ساسا ستوكوفيتش من إذاعة *OK*، تلقت تهديدات باستخدام العنف الجسدي من قبل أعضاء في الحزب الراديكالي الصربي.

وقال شون جونز "إن تلك الاعتداءات تمر دون حساب أو عقاب لأن السلطات لا تملك الإرادة السياسية للتصدي لظاهرة الإفلات من العقاب على جرائم الحرب. وفي الوقت نفسه، فإن الجيش والشرطة معنيان باستمرار هذه الظاهرة، في حين أن القضاء يتسم بالضعف ويخضع للتأثير السياسي."

ومضى جونز يقول: "إن ظاهرة الإفلات من العقاب تتعزز بفضل عجز السلطات عن أن تقدم إلى العدالة الأشخاص المشتبه في مسؤوليتهم عن التهديدات والاعتداءات الموجهة ضد نشطاء حقوق الإنسان أو الصحفيين، حتى عندما يكون هناك دليل على أن الاعتداءات ناجمة عن التمييز القومي أو العرقي أو الديني، أو تهدف إلى إثارة مثل هذا التمييز. وبالفعل، ساهم أعضاء في الحكومة الصربية، في بعض الحالات، في تعزيز مناخ الإفلات من العقاب على ارتكاب مثل تلك الاعتداءات."

إن منظمة العفو الدولية تدعو السلطات إلى إجراء تحقيقات عاجلة ووافية ومحيدة في جميع تلك المزاعم، وضمان الإدماج الكامل للمبادئ التي ينص عليها إعلان الأمم المتحدة للمدافعين عن حقوق الإنسان في القوانين والآليات الدولية.

كما تدعو المنظمة المجتمع الدولي، ولا سيما الدول الأعضاء في مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي، إلى إثارة بواغ قلق المنظمة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان في جميع الاجتماعات الثنائية والمتعددة الأطراف ذات الصلة التي تُعقد مع السلطات الصربية.

**انظر الوثيقة المعنونة بـ: صربيا والجبل الأسود: الكتابة على الجدران، المدافعون عن حقوق الإنسان في صربيا**

يتعرضون للخطر (رقم: EUR 70/016/2005)، على الموقع:  
<http://web.amnesty.org/library/index/engEUR700162005>